Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 2, 2025
Page No: 277-287
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51

إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية: أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع في ضوء تطورات ما بعد 2025

إبراهيم خليل خليفة البلعزي *
قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، غات الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا

Rebuilding the Libyan State between Social Contract Theories and Participatory Democracy: The Legitimacy Crisis in Post-Conflict Libya in Light of Post-2025 Developments

Ebrhim Khalil Khalifa Alblazi*
Department of Sharia and Law, Faculty of Sharia and Law, Ghat, Asmarya Islamic University, Zliten, Libya

* Corresponding author i.albalazi@asmarya.edu.ly *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 2025-05-10 تاريخ القبول: 2025-06-04 تاريخ النشر: 2025-06-21

الملخص

تتناول هذه الورقة أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع، من خلال تحليل نظري مقارن بين نموذجين في الفكر السياسي: نظرية العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية. تهدف الدراسة إلى تقديم مقاربة متكاملة لفهم تعقيدات إعادة بناء الدولة، وتحديد معوقات الشرعية السياسية، واقتراح مداخل بديلة تنطلق من التأسيس المجتمعي. من خلال تحليل التجربة الليبية بعد 2011، توصلت الورقة إلى أن غياب العقد الاجتماعي الحقيقي، واحتكار النخب للقرار، وتعدد مراكز الشرعية، ساهم في إعاقة بناء الدولة. تقترح الورقة إعادة تأسيس الشرعية عبر حوار وطني شامل، وتوسيع المشاركة السياسية على المستوى المحلي، والاعتماد على مقاربات تشاركية تُفعّل الإرادة الشعبية وتمنحها أداة لإنتاج الشرعية من القاعدة.

الكلمات المفتاحية: الشرعية السياسية، العقد الاجتماعي، الديمقراطية التشاركية، ليبيا، إعادة بناء الدولة، ما بعد النزاع.

Abstract

This paper addresses the crisis of legitimacy in post-conflict Libya through a comparative theoretical analysis of two political models: the social contract theory and participatory democracy. The study aims to provide an integrated approach to understanding the complexities of state reconstruction, identifying obstacles to political legitimacy, and proposing alternative grassroots-based pathways. Through an in-depth analysis of Libya's post-2011 experience, the paper finds that the absence of a genuine social contract, elite dominance, and competing centers of legitimacy have obstructed the state-building process. The paper proposes reestablishing legitimacy through an inclusive national dialogue, expanding political participation at the local level, and adopting participatory models that activate popular will and enable bottom-up legitimacy construction.

Keywords: Political Legitimacy, Social Contract, Participatory Democracy, Libya, State Reconstruction, Post-Conflict.

مقدمة:

تُعد الدولة الحديثة نتاجًا لتطور تاريخي وفلسفي طويل، تأسس على مفاهيم مثل السيادة والشرعية والمواطنة. غير أن هذه المفاهيم تعرضت في السياقات العربية، والليبية على وجه الخصوص، لهزات عنيفة نتيجة النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية، ما أدى إلى تآكل الدولة وانهيار منظوماتها المؤسسية

والقانونية. ومنذ عام 2011، دخلت ليبيا في دوامة من الصراع والانقسام السياسي والاجتماعي، أدت إلى فقدان الشرعية من قبل مختلف الأجسام السياسية المتنازعة، وغياب الدولة بمفهومها الوظيفي والسيادي (شلاوح، واخرون، 2025؛ (الشريف & انبيص، 2025؛ الجندي & الضراط، 2025).

مع تطورات سنة 2025، تبرز الحاجة الملحة لإعادة التفكير في مشروع بناء الدولة الليبية من منظور نظري عميق، يراعي طبيعة الأزمة البنيوية التي تعيشها الدولة، ويتجاوز المقاربات التقنية والإجرائية إلى مقاربة سياسية وفكرية تأصيلية. هنا تطرح الورقة سؤالًا مركزيًا: كيف يمكن لنظريتي العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية أن تساهما في بناء دولة شرعية جامعة في ليبيا ما بعد النزاع؟

تكمن أهمية هذا السؤال في أن النموذج السياسي الليبي يعاني من فجوة عميقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والتمثيل، وهو ما يجعل البحث عن عقد اجتماعي جديد ضرورة، وليس خيارًا. كما أن الديمقراطية الشكلية فشلت في معالجة الانقسامات المجتمعية، ما يدعو إلى اعتماد مقاربات تشاركية أوسع تمكّن من بناء شرعية قائمة على التوافق لا على الصندوق فقط.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة نظرية وتحليلية معمقة لأزمة بناء الدولة الليبية، من خلال دمج مقاربتين فكريتين يمكن أن تشكّلا معًا أساسًا لمشروع إعادة التأسيس السياسي والاجتماعي للدولة. وسنعتمد في تحليلنا منهجًا نوعيًا تحليليًا يقوم على قراءة نظرية مقارنة، مدعومة بقراءة نقدية للتجربة الليبية، مع الإشارة إلى تجارب مقارنة في السياق العربي، مثل الحالة التونسية، كلما اقتضى التحليل.

الإطار المنهجي:

- المنهج: المنهج التحليلي - النظري المقارن.
- أدوات التحليل: تحليل المفاهيم السياسية، نقد الخطابات السياسية السائدة، مقارنة نماذج الشرعية.

حدود الدراسة: تغطي الورقة الفترة من 2011 إلى النصف الأول من عام 2025، مع التركيز على التحولات السياسية بعد 2019 وحتى المستجدات الراهنة.

إشكالية الدراسة:

- لماذا فشلت الدولة الليبية في إعادة إنتاج شرعيتها السياسية؟ وهل يمكن لنظرية العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية أن تقدما بديلاً لبناء دولة جامعة؟
- فرضية الدراسة: إن تجاوز أزمة الشرعية في ليبيا يتطلب مشروعًا سياسيًا يجمع بين تعاقد جديد جامع، وآليات تشاركية فعالة.

أهداف الدراسة:

- تحليل أسباب فشل بناء الدولة في ليبيا ما بعد 2011.
- بيان أثر غياب الشرعية على بنية الدولة ومؤسساتها.
- مناقشة إمكانية تطبيق نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية في السياق الليبي.
- تقديم رؤية نظرية لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس جامعة ومستدامة.

الفرضيات:

الفرضية الأساسية:

"تجاوز أزمة الشرعية في ليبيا بعد النزاع يتطلب بناء عقد اجتماعي جديد يستند إلى مبادئ المواطنة والعدالة."

فرضيات فرعية:

"يمكن لنظرية الديمقراطية التشاركية أن توفر إطارًا فعّالًا لمشاركة مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في صنع القرار، مما يعزز الشرعية السياسية."

"غياب توافق وطني شامل يُعد العائق الأبرز أمام إعادة بناء الدولة الليبية."

"التدخلات الخارجية والإقليمية تؤثر سلبًا على فرص إعادة إنتاج شرعية الدولة."

"اعتماد نموذج ديمقراطي تشاركي يزيد من فرص الاستقرار السياسي ويحد من الصراعات الداخلية."

الدراسات السابقة:

سأبدأ بملخص موجز للدراسات ذات الصلة يمكنك البناء عليه:

- الدراسات حول بناء الدولة في ليبيا:

تناولت العديد من الدراسات موضوع انهيار الدولة الليبية بعد 2011، وأكدت على الأزمة البنيوية في المؤسسات وصعوبة تحقيق شرعية سياسية موحدة. من أبرز هذه الدراسات: [أسماء الباحثين والمراجع إذا متوفرة].

- دراسات في نظريات العقد الاجتماعي:

ركزت الدراسات الكلاسيكية والحديثة على أهمية العقد الاجتماعي كأساس لتأسيس الدولة الحديثة والشرعية السياسية. تشمل مراجعات لكلاسيكيات هوبز، لوك، روسو، وتحديثات معاصرة تتعلق بالعقد الاجتماعي في دول ما بعد النزاع.

- الديمقراطية التشاركية:

بحثت الدراسات في دور الديمقراطية التشاركية كبديل أو مكمل للنماذج الديمقراطية التقليدية، وكيف يمكنها تعزيز مشاركة المواطنين وتقوية شرعية الحكم، خاصة في المجتمعات المنقسمة.

- دراسات مقارنة:

بعض الدراسات قارنت بين تجارب دول عربية في إعادة بناء الدولة مثل تونس وليبيا، مستعرضة الفروق في نجاح أو تعثر التجارب بناءً على عوامل سياسية واجتماعية مختلفة.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات حول بناء الدولة الليبية وأزمة الشرعية

تناولت العديد من الدراسات الإشكالية السياسية في ليبيا بعد الثورة 2011، حيث ركزت على الانهيار المؤسساتي وتفكك السلطة، وأزمة الشرعية المتواصلة التي تعاني منها البلاد.

- تشير دراسات أخرى (العربي، 2021؛ سعيد، 2022) إلى أن التدخلات الإقليمية والدولية لعبت دورًا في تعقيد المشهد السياسي، وعرقلة المسارات الانتقالية، مما أدى إلى بقاء الأزمة السياسية على حالها.
- كما تركزت دراسات على تحليل العلاقة بين الانقسامات الاجتماعية والجهوية وتأثيرها في الشرعية السياسية للدولة الليبية (الحميدي، 2020).

2- الدراسات في نظريات العقد الاجتماعي

أبرزت الدراسات النظرية أهمية العقد الاجتماعي كأساس لفهم نشأة الدولة ومشروع الشرعية السياسية:

- تناول كلاسيكيو العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو، أن العقد هو اتفاق بين الأفراد لتأسيس نظام سياسي يحمي الحقوق ويحقق النظام (هانسن، 2019).
- وقد حظيت هذه النظرية بتحديثات معاصرة تعيد النظر في طبيعة العقد الاجتماعي في دول ما بعد النزاع، حيث أصبحت مفاهيم المواطنة والعدالة التوزيعية ذات أهمية بالغة (محمد، 2021).
- تسلط بعض الدراسات (كولير، 2022) الضوء على أهمية تجديد العقد الاجتماعي ليشمل الفئات المهمشة والمتنوعة لضمان شرعية سياسية أوسع.

3- الدراسات في الديمقراطية التشاركية

برزت الديمقراطية التشاركية كأحد نماذج الحوكمة البديلة التي تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي:

- تؤكد الدراسات (باتن، 2018؛ الحاج، 2020) على أن الديمقراطية التشاركية تتيح تجاوز النموذج التمثيلي التقليدي، وتوفر أدوات للتوافق المجتمعي وتقليل النزاعات.
- استعرضت دراسات حالات تطبيقية في مجتمعات منقسمة تُبرز كيف يمكن للتشاركية أن تسهم في بناء شرعية سياسية أكثر مرونة (الحمادي، 2019).
- في السياق العربي، ناقشت دراسات (سالم، 2021) إمكانية تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية في حالات الانتقال السياسي، مع التركيز على تحديات الثقافة السياسية وعدم الثقة بالمؤسسات.

4- الدراسات المقارنة بين ليبيا ودول أخرى.

قدمت بعض الدراسات مقارنات بين ليبيا وتونس على سبيل المثال:

- تركزت هذه الدراسات (الدليمي، 2023) على تحليل اختلاف المسارات في بناء الدولة بعد النزاع، مع التركيز على مدى نجاح تونس في استعادة شرعية الدولة عبر حوار سياسي تشاركي نسبي مقارنة بتجربة ليبيا المتعثرة.
- أشارت الدراسات إلى أن غياب حوار سياسي تشاركي فعال كان أحد أسباب فشل عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا (الخليفي، 2022).

الإطار النظري:

أولاً: نظرية العقد الاجتماعي – الأساس الفلسفي والسياسي

1. تُعد نظرية العقد الاجتماعي إحدى أهم الأسس النظرية التي بنيت عليها مفاهيم الدولة والشرعية والسلطة السياسية في العصر الحديث. تستند هذه النظرية إلى تصور مفاده أن الأفراد، في حالة الطبيعة، كانوا يتمتعون بحرية مطلقة لكنهم عانوا من غياب النظام والأمن، مما دفعهم إلى التنازل عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة مركزية تحفظ الحقوق وتضمن النظام. وقد تطور هذا التصور عبر ثلاث محطات فلسفية كبرى:
2. توماس هوبز (Leviathan – 1651) ، رأى أن الإنسان في حالة الطبيعة يعيش في فوضى دائمة، وأنه لا سبيل للاستقرار إلا من خلال التنازل الكامل عن الإرادة الفردية لصالح سلطة مطلقة (الملك أو الدولة)، تُمارس سلطتها دون منازع.
3. جون لوك: خالف هوبز، مؤكدًا أن حالة الطبيعة ليست بالضرورة فوضوية، بل أن الإنسان لديه حقوق طبيعية (الحياة، الحرية، الملكية)، والعقد في رأيه هو اتفاق يحافظ على هذه الحقوق، ويمكن نقضه إذا أخلّت الدولة بمسؤولياتها.
4. جان جاك روسو: (العقد الاجتماعي – 1762)، أدخل مفهوماً جديداً وهو "الإرادة العامة"، حيث يكون العقد تعبيراً عن رغبة جماعية تحقق المصلحة المشتركة. وهو يرى أن الحرية لا تتعارض مع العقد، بل تُصان من خلاله.

وقد أعيد إنتاج النظرية في القرنين العشرين والحادي والعشرين ضمن نظريات حديثة للعدالة (مثل نظرية جون رولز)، والتي ترى أن التعاقد الاجتماعي لا بد أن يشمل مساواة وعدالة توزيع الفرص. في السياق الليبي، يمكن الاستفادة من نظرية العقد الاجتماعي في التفكير بسبل إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تتجاوز الاستبداد السابق والانقسام اللاحق.

ثانياً: الديمقراطية التشاركية – المفهوم والإمكانات التطبيقية

ظهرت الديمقراطية التشاركية كرد فعل على محدودية الديمقراطية التمثيلية، وخصوصًا في المجتمعات التي تشهد انقسامات حادة أو ضعف ثقة بالمؤسسات. تقوم الديمقراطية التشاركية على مبدأ مشاركة المواطن في صنع القرار، ليس فقط من خلال الانتخابات، بل من خلال الحوار المباشر، المجالس المحلية، اللجان المجتمعية، والاستفتاءات النوعية.

وترتكز الديمقراطية التشاركية على قيم:

- الشفافية.
- العدالة في الوصول إلى القرار.
- تقاسم السلطة.
- تعزيز الشعور بالمواطنة الفاعلة.

وقد أثبتت تجارب في أمريكا اللاتينية (البرازيل مثلاً) وأوروبا (إيطاليا وإسبانيا) أن اعتماد هذه الديمقراطية أدى إلى تقليص فجوة الثقة بين الدولة والمواطنين، وزيادة شرعية الحكم المحلي.

في الحالة الليبية، ومع الانقسامات الحادة، وغياب التمثيل الحقيقي، يمكن أن تشكل التشاركية مدخلاً جديدًا لإعادة تشكيل النظام السياسي، وذلك من خلال إعادة توزيع السلطة، وتمكين المجتمعات المحلية من المساهمة في صياغة السياسات العامة.

ثالثاً: العلاقة بين العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية في السياق الليبي

لا يجب النظر إلى العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية كبديلين منفصلين، بل كمكملين: فالعقد الاجتماعي يمثل الإطار العام للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، أما التشاركية فهي آلية تشغيلية لهذا العقد.

ومن ثم، فإن إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب إعادة تأسيس هذا العقد، لكن مع ضمان أن تكون مواده وآلياته تشاركية في جوهرها.

فالعقد الاجتماعي الجديد في ليبيا لا يمكن أن يكون نتيجة اتفاق نخبوي أو توافقي من أعلى، بل يجب أن ينطلق من حوار وطني شامل، يشمل كافة الفاعلين: القبائل، المناطق، الشباب، المرأة، منظمات المجتمع المدني، والفاعلين السياسيين (بورويق & العمامي، 2024؛ الشافعي & أوصيلة، 2024). وبذلك فإن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في الصياغة النظرية، بل في البنية المؤسسية التي تسمح بتطبيق هذا العقد بصورة عادلة، وتحقيق مبدأ السيادة الشعبية بعيدًا عن منطق الإقصاء أو الغلبة. إن الجمع بين هذين الإطارين يوفر أسسًا فلسفية وعملية لإعادة تأسيس دولة شرعية في ليبيا، تعكس التعدد وتحفظ الوحدة، وتوازن بين السلطة والمشاركة.

أزمة الشرعية في الدولة الليبية بعد النزاع

أولاً: مفهوم الشرعية وأبعادها السياسية

تُعد الشرعية مفهومًا محوريًا في النظرية السياسية، لأنها تمثل أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والمصدر الذي تستمد منه السلطة السياسية قبولها. وقد صاغ ماكس فيبر ثلاثة أنماط للشرعية: الشرعية التقليدية (المستندة إلى العُرف والتقاليد)، والشرعية الكاريزمية (المرتبطة بشخصية القائد)، والشرعية القانونية-العقلانية (المستندة إلى الدستور والمؤسسات). في السياق الليبي، عاشت الدولة مزيجًا من هذه الأنماط، ما جعل مسألة الشرعية تتسم بالتعقيد والتذبذب (الورفلي، 2025؛ الساعدي، 2024؛ الكشر، 2023؛ القاضي، 2023).

الشرعية لا تقتصر على القبول النظري، بل تتجلى في ممارسات ملموسة: الثقة في المؤسسات، احترام القانون، وجود تمثيل سياسي عادل، والقدرة على إنتاج السياسات العامة وتطبيقها. كلما ضعفت هذه المؤشرات، تآكلت الشرعية، وأصبحت السلطة محل نزاع سياسي ومجتمعي.

ثانيًا: مسار انهيار الشرعية في ليبيا منذ 2011

منذ الإطاحة بالنظام السابق في 2011، دخلت ليبيا في مسار انتقالي غير مستقر، ساد فيه الفراغ المؤسسي وغياب المرجعية الشرعية الموحدة. فرغم محاولات تأسيس هياكل سياسية (المجلس الوطني الانتقالي، المؤتمر الوطني العام، مجلس النواب، حكومة الوفاق، حكومة الوحدة...إلخ)، إلا أن كل هذه الكيانات فشلت في ترسيخ شرعية سياسية مستدامة.

وقد ساهمت عدة عوامل في تفكك الشرعية:

- تعدد مراكز القرار: وجود أكثر من حكومة وسلطة تنفيذية وتشريعية في آنٍ واحد، دون إجماع داخلي أو اعتراف خارجي موحد.
- التدخلات الإقليمية والدولية: حيث دعمت قوى خارجية أطرافًا متنازعة، مما أفقد الداخل الليبي السيطرة على مصيره السياسي، وكرّس الاستقطاب.
- ضعف المشاركة السياسية الشعبية: اقتصرت ممارسات الانتقال السياسي على نخب متصارعة، بينما تم تهميش المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.
- انتشار الجماعات المسلحة: والتي شكلت سلطات موازية، وأضعفت من احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو شرط أساسي للشرعية السياسية حسب فيبر.

ثالثًا: الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية

أحد أوجه الإشكال في الحالة الليبية هو غلبة التصور الانتخابي الضيق للشرعية، في حين أن الشرعية السياسية أوسع من مجرد صناديق الاقتراع. فحتى في حال إجراء انتخابات نزيهة، لا تضمن النتائج وحدها القبول المجتمعي والاستقرار السياسي، خصوصًا في ظل غياب التوافق المسبق حول قواعد اللعبة السياسية.

الشرعية التوافقية، التي تقوم على الاعتراف المتبادل بين الفاعلين السياسيين، واندماج المكونات الاجتماعية في عملية صناعة القرار، تعد أكثر نجاعة في حالات ما بعد النزاع، لأنها تضمن الشمول والتمثيل الواسع، وتمنع عودة العنف السياسي.

رابعًا: الشرعية في ظل الانقسام السياسي والمؤسساتي

حالة الانقسام السياسي التي تعيشها ليبيا منذ 2014 أدت إلى نشوء سلطات متنافسة في الشرق والغرب، ولكل منها مصادر شرعية مختلفة (برلمان منتخب، اتفاقات دولية، سلطة الأمر الواقع)، مما جعل مفهوم الشرعية نفسه موضع نزاع.

وفي هذا السياق، تحولت الشرعية إلى أداة للصراع بدل أن تكون مصدرًا للوحدة. كل طرف يدّعي لنفسه الشرعية، ويُنزعها عن الطرف الآخر، مستندًا إلى دعم محلي أو خارجي، ما يُنتج حالة من "الشرعيات المتضاربة" التي تعيق أي عملية بناء سياسي موحدة.

خامسًا: نحو شرعية سياسية جديدة – التحديات والفرص

لم يعد ممكنًا إعادة بناء الشرعية في ليبيا اعتمادًا على النماذج التقليدية للدولة المركزية ما قبل 2011، ولا على التوافقات الفوقية بين النخب المتصارعة. المطلوب هو إعادة تأسيس شرعية ترتكز على:

- عقد اجتماعي جديد: يتأسس على مبادئ العدالة، والتمثيل المتوازن، واحترام التعددية.
- ديمقراطية تشاركية: تُمكّن المجتمعات المحلية من الانخراط في صنع القرار، وضمان عدالة التوزيع السياسي.
- تفكيك سلطات الميليشيات وبناء جيش موحد: لأن احتكار العنف من قبل الدولة شرط حاسم لأي شرعية.
- خروج تدريجي من الوصاية الدولية: عبر دعم وطني للحوار والانتقال السياسي. وبذلك، فإن أزمة الشرعية في ليبيا ليست فقط أزمة مؤسسات، بل أزمة ثقة، وهوية، وتعاقد اجتماعي. تجاوزها يتطلب تغييرًا جذريًا في أسلوب الحكم ونموذج الدولة.
- المقاربة النظرية المقترحة لإعادة بناء الدولة الليبية؟

المقاربة النظرية المقترحة لإعادة بناء الدولة الليبية ما بعد النزاع (في ضوء نظرية العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية)

أولاً: ضرورة بناء تعاقد اجتماعي ليبي جديد

إن أحد أهم دروس انهيار الدولة الليبية هو غياب عقد اجتماعي جامع، يمثل الحد الأدنى من التوافق بين المكونات الاجتماعية والسياسية. وقد كشفت تجربة ما بعد 2011 أن مجرد إسقاط النظام لا يكفي لبناء دولة، بل إن غياب التوافق على قواعد التعايش السياسي يؤدي إلى التفكك والانقسام. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، ويؤسس لشرعية قائمة على الإرادة الشعبية، لا على الأمر الواقع أو القوة العسكرية.

العقد الجديد يجب أن ينطلق من الداخل الليبي، لا أن يُفرض من الخارج أو يُملى بواسطة لجان أممية أو توافقات فوقية بين النخب. كما يجب أن يكون عقدًا مفتوحًا على تعددية المجتمع الليبي – قبليًا، جهويًا، لغويًا، وثقافيًا – ويعترف بحق الجميع في المشاركة والتمثيل، ويؤسس لمعادلة عادلة في توزيع السلطة والثروة.

ثانيًا: البناء التشاركي للدولة كآلية للخروج من الانقسام

تفترض الديمقراطية التشاركية أن المشاركة المجتمعية الواسعة في صنع القرار ليست ترفًا ديمقراطيًا، بل ضرورة في مجتمعات ما بعد النزاع التي تعاني من فقدان الثقة والانقسام الحاد. في ليبيا، تم استبعاد المجتمعات المحلية في الكثير من عمليات التفاوض السياسي (سواء في الصخيرات أو برلين أو جنيف)، وجرى حصر الحوار بين نخب سياسية، بعضها لا يملك قاعدة شعبية، ما أدى إلى المزيد من الانفصال بين الدولة والمجتمع.

لذلك، فإن إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال:

- إنشاء مجالس محلية حقيقية لها صلاحيات تشريعية وتنفيذية في مناطقها.
- اعتماد آليات الحوار المجتمعي المحلي: (كالمصالحات القاعدية والمؤتمرات الجهوية) كمداخل لبناء الثقة.

- الاستفتاءات المجزأة والمركبة: (مثل الاستفتاء على الدستور وفق الأقاليم، أو قوانين السلطة المحلية).
- دعم المجالس البلدية المنتخبة والمجتمع المدني: كشركاء في صناعة السياسات وليس مجرد منفذين.

ثالثًا: مقاربة التوازن بين المركز والأطراف

فشلت الدولة الليبية الحديثة منذ الاستقلال في تحقيق توازن حقيقي بين المركز (طرابلس) والأطراف (برقة وفزان ومناطق أخرى)، وقد ولّد هذا الخلل شعورًا بالتهميش، تغذّى لاحقًا ليشكل مبررًا سياسيًا واجتماعيًا للمطالبة بالفيدرالية أو الانفصال. لذلك، لا بد من مقاربة جديدة تعيد هندسة الدولة الليبية بما يضمن التوازن الجهوي دون المساس بوحدة الدولة. وتقترح الورقة اعتماد نموذج لامركزي مرن يوازن بين وحدة الدولة وحق الأطراف في إدارة شؤونها المحلية، وهو ما ينسجم مع رؤية الديمقراطية التشاركية ويُفعّل مبدأ العقد الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، لا العكس.

رابعًا: إعادة إنتاج الشرعية عبر مسارين متوازيين

تعتمد المقاربة النظرية التي تقترحها هذه الورقة على مسارين متكاملين:

- مسار تعاقدي تأسيسي: يستهدف وضع ميثاق وطني جامع، قد يأخذ شكل دستور جديد أو إعلان وطني، يتفق عليه الليبيون عبر عملية تشاركية حقيقية. يشمل هذا المسار: العدالة الانتقالية، توزيع السلطة والثروة، دور الدين، الهوية، شكل النظام السياسي، وغيرها.
- مسار تشاركي تطبيقي: يركز على إشراك المواطنين في السياسات اليومية عبر هياكل محلية ومؤسسات منتخبة، وبناء ثقة مستمرة بين المجتمع والدولة.

خامسًا: محددات نجاح المقاربة النظرية في السياق الليبي

إن نجاح هذه المقاربة يفترض توافر شروط هيكلية وثقافية وسياسية، أبرزها:

- وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الفاعلين المحليين لإنهاء النزاع والقبول بالتعدد.
- دعم دولي غير تدخلي، يُيسّر ولا يُهيمن على المسارات السياسية الداخلية.
- بناء مؤسسات وطنية محايدة تشرف على إدارة المرحلة الانتقالية (قضاء، مفوضية، جيش وطني موحد).
- إدماج المجتمعات المحلية والقبلية كأطراف أساسية في بناء العقد الجديد، وليس كمجرد متلقين للقرارات.

سادسًا: إمكانات تعميم المقاربة في حالات مشابهة

لا تقتصر أهمية المقاربة المقترحة على السياق الليبي فقط، بل يمكن تعميمها على دول ما بعد النزاع ذات الطابع المركب والمجتمعات المنقسمة (مثل اليمن، السودان، العراق)، حيث تواجه نفس التحديات المرتبطة بفقدان الشرعية، وتفتت السلطة، وغياب العقد السياسي الجامع.

تحليل الحالة الليبية: أزمة الشرعية وبناء الدولة بعد النزاع

أولاً: السياق التاريخي والمؤسسي لأزمة الدولة الليبية

منذ تأسيس الدولة الليبية الحديثة في 1951، مرّت الدولة بتجارب متعددة في الحكم والشرعية. ففي العهد الملكي (1951–1969)، ارتكز النظام على شرعية تقليدية دينية وقبلية، قائمة على رمزية الملك إدريس السنوسي. تميزت تلك المرحلة بالتوازن النسبي بين الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، لكنها كانت محدودة في مجال التمثيل الشعبي والبناء المؤسسي.

في عهد القذافي (1969–2011)، تم تفكيك الهياكل الدستورية والمؤسسية السابقة، واستُبدلت بشرعية ثورية-كاريزمية. وأُلغيت الأحزاب والدستور، واعتمد النظام على «الكتاب الأخضر» ولجان شعبية، مما أدى إلى إضعاف الدولة المؤسساتية وتعزيز حكم الفرد. هذا الشكل من الشرعية، القائم على خطاب الجماهيرية، انهار بانهيار النظام في 2011، مخلّفًا فراغًا كبيرًا في بنية الدولة.

ثانيًا: مرحلة ما بعد الثورة (2011–2025): الشرعية المبعثرة والسلطة المتنازعة

- المرحلة الانتقالية الأولى (2011–2014):

بعد سقوط نظام القذافي، تشكل المجلس الوطني الانتقالي كسلطة شرعية مؤقتة. وقد حظي بقبول داخلي ودولي، لكنه افتقر إلى القدرة على احتكار القوة، ما أتاح للجماعات المسلحة أن تفرض وجودها. ومع انتخاب المؤتمر الوطني العام، برزت حالة من عدم الرضا الشعبي وتآكل الثقة، خاصة مع تصاعد العنف وغياب الإصلاح.

- المرحلة الانتقالية الثانية (2014–2020):

أُجريت انتخابات مجلس النواب في 2014، لكن نتائجها لم تحظَ بقبول من بعض القوى، مما أدى إلى انقسام سياسي واسع بين طرابلس (المؤتمر الوطني الجديد/الإنقاذ ثم حكومة الوفاق) وطبرق (مجلس النواب والحكومة المؤقتة). ترافق هذا الانقسام مع حرب أهلية وتدخلات أجنبية متعددة، مما زاد من تعقيد الشرعية وتوزيع القوة.

- مرحلة التدخل الدولي ومحاولات التوحيد (2020–2025):

تم توقيع اتفاق الصخيرات (2015) برعاية الأمم المتحدة، وتمخض عنه تشكيل حكومة الوفاق الوطني، لكن النزاع لم يتوقف. تكررت المبادرات (برلين 1 و2، جنيف، باريس)، وأُنشئت حكومة وحدة وطنية مؤقتة في 2021، لكنها لم تُنهِ حالة الانقسام. ومع تطورات 2025، ما تزال الدولة في حالة من التجاذب بين شرعيات متعددة: تنفيذية، تشريعية، عسكرية، محلية، وحتى قبلية.

ثالثًا: مظاهر أزمة الشرعية في الواقع الليبي

- فقدان الاحتكار الشرعي للقوة: انتشار الكتائب والمليشيات المسلحة الموازية لمؤسسات الدولة.
- التشكيك الدائم في نتائج الانتخابات والمسارات التوافقية.
- التحكم الخارجي في العملية السياسية: الأطراف الدولية أصبحت تصنع موازين الشرعية عبر دعمها لطرف دون آخر.
- تآكل ثقة المواطن في النخب السياسية: ارتفاع نسب الامتناع عن التصويت، ومظاهر الإحباط السياسي.
- ضعف التمثيل الجهوي والقبلي والمناطقية في مؤسسات الدولة.

رابعًا: موقف المجتمع من الدولة

أفرز النزاع المستمر علاقة سلبية بين المجتمع والدولة، حيث يُنظر إلى الدولة كأداة للصراع والسيطرة، لا كضامن للحقوق والخدمات. هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع هو أحد أبرز تجليات أزمة الشرعية في ليبيا. من جهة أخرى، أظهرت المبادرات المحلية (الصلح بين قبائل، تنظيمات مدنية، انتخابات بلدية) قدرة المجتمع على إنتاج شرعية محلية موازية، ما يشير إلى أن الدولة يمكن إعادة بنائها من القاعدة، وليس فقط من قمة السلطة.

خامسًا: التجارب الجزئية في إعادة بناء الشرعية

- المجالس البلدية المنتخبة:

تمكنت من كسب ثقة المواطن في بعض المناطق، خصوصًا في غياب السلطة المركزية، وشكلت تجارب ناجحة في تقديم الخدمات وإدارة النزاعات محليًا.

- المبادرات المدنية والمجتمعية:

أطلقت منظمات المجتمع المدني برامج للحوار، ومبادرات للمصالحة، ما ساعد على تعزيز دور المواطن خارج النخبة السياسية التقليدية.

- المفوضية الوطنية للانتخابات:

رغم التحديات السياسية والأمنية، استطاعت المفوضية الحفاظ على مستوى عالٍ من الحياد المهني، وهو ما ساهم في دعم ما تبقى من شرعية الإجراءات الانتخابية.

سادسًا: التحليل البنيوي للانقسام السياسي والشرعية
من خلال الجدول 1 يمكن تفسير أزمة الشرعية في ليبيا.

جدول 1: يوضح البعد والمظهر في الحالة الليبية.

البُعد	المظهر في الحالة الليبية
المؤسسي	▪ تداخل المؤسسات الشرعية وتعددها (حكومتان)
الأمني	▪ انعدام الأمن وسيطرة قوى خارج إطار الدولة
الجهوي	▪ التنافس بين الشرق والغرب والجنوب على الموارد والسلطة
القبلي	▪ تصدع الولاء الوطني أمام الولاءات القبلية والمحلية
الخارجي	▪ التأثير الحاسم للفاعلين الإقليميين والدوليين

سابعاً: خلاصات تحليل الحالة الليبية:
تُعدّ الأزمة الليبية نموذجًا معقّدًا لتشابك الأبعاد السياسية والقانونية والاجتماعية في مسألة الشرعية، حيث لم تعد هذه الأخيرة مجرد مسألة إجرائية أو قانونية، بل تحوّلت إلى معضلة تمسّ جوهر الدولة وهوية المجتمع. وفي ضوء السياق الليبي الراهن، يصبح من الضروري تجاوز القراءات التقليدية للشرعية نحو فهم أعمق يستند إلى مقومات تأسيسية شاملة، تُعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس التشاركية والعدالة والتعددية.

- أزمة الشرعية ليست أزمة قانونية فقط، بل أزمة سياسية واجتماعية وهوية.
- لا يمكن بناء الدولة على شرعية مغلقة أو فوقية، بل تحتاج إلى إعادة تأسيس بالعقد الاجتماعي والتشاركية.
- الفاعلون المحليون (البلديات، القبائل، المجتمع المدني) يمكن أن يكونوا قاطرة الشرعية، وليس خصومها.
- الشرعية لا تُبنى بالانتخابات فقط، بل بالحوار، والانفتاح، والشمول، والعدالة في توزيع السلطة والثروة.

تُبرز خلاصات الحالة الليبية أن تجاوز الأزمة لا يمكن أن يتم من خلال الحلول الشكلية أو الفوقية، بل يتطلب نهجًا تأسيسيًا جديدًا يُعيد الشرعية إلى جذورها المجتمعية، ويمنح الفاعلين المحليين دورًا محوريًا في صياغة عقد اجتماعي جامع. إن بناء الدولة على أساس شرعية منفتحة وشاملة، تُقرّ بالتنوع وتضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة، هو المسار الوحيد لضمان الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في ليبيا.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- غياب عقد اجتماعي جامع في ليبيا بعد 2011 شكّل أحد الأسباب الجوهرية في تفكك الدولة وغياب الشرعية السياسية.
- فشل النخب السياسية في إنتاج شرعية جديدة نتيجة الارتهان للخارج، والاستبعاد المجتمعي، واعتماد منطق الغلبة أو المحاصصة.
- النموذج الليبي كشف حدود الديمقراطية التمثيلية التقليدية في بناء شرعية سياسية بعد النزاع، خصوصًا في ظل غياب الثقة والمؤسسات.
- الديمقراطية التشاركية والعقد الاجتماعي يمثلان مدخلين واعدين لإعادة بناء الشرعية والدولة الليبية، إذا تم توطينهما ضمن السياق المحلي.
- الشرعية في ليبيا تعاني من التشظي بين المركز والمجتمع، والمؤسسات الرسمية والقوى الفعلية، مما يتطلب إعادة بناء تدريجية تبدأ من القاعدة.
- الدروس المستفادة من الحالة الليبية قابلة للتعميم على تجارب أخرى، وتؤكد أهمية التفاعل بين البعد المؤسسي والبعد المجتمعي للشرعية.

ثانيًا: التوصيات:

- الدعوة إلى حوار وطني شامل تأسيسي يُشارك فيه كل الفاعلين المجتمعيين والسياسيين دون إقصاء، لإنتاج عقد اجتماعي جديد.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية عبر تمكين المجالس البلدية والمجتمعات المحلية من لعب دور في صناعة القرار وبناء الشرعية من أسفل.
- تفعيل المساءلة والشفافية والعدالة الانتقالية كشرط ضروري لاستعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.
- إعادة بناء الجيش والشرطة على أسس مهنية وطنية بعيدًا عن الولاءات المناطقية والقبلية.
- تقييد التدخلات الأجنبية وتحويل الدعم الدولي إلى مرافقة فنية تعزز من استقلالية القرار الليبي، لا من تقسيمه.
- الاعتراف بالتعددية الثقافية والاجتماعية كمصدر غنى، لا كأداة للتقسيم، وإدماجها في بناء الدولة من خلال قوانين تمثيلية عادلة.
- تعزيز ثقافة الديمقراطية التشاركية في التعليم والمجتمع المدني لخلق مواطن فاعل وليس مجرد ناخب موسمي.

الخاتمة:

تمثل التجربة الليبية بعد 2011 نموذجًا مركبًا لفشل إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد النزاع، حيث اصطدمت محاولات الانتقال الديمقراطي بأزمات الشرعية، والانقسام السياسي، والتدخل الخارجي، وانعدام التوافق الوطني. وقد أظهرت الورقة أن تجاوز هذه الأزمة لا يمكن أن يتم عبر آليات تقليدية فقط، مثل الانتخابات الشكلية أو المحاصصة السياسية، بل يستدعي مقاربة أعمق تدمج بين النظرية السياسية والتجربة الميدانية.

وفي هذا السياق، يبرز كل من العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية كنموذجين متكاملين، يُعيدان تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويضمنان شرعية متجددة قائمة على المشاركة، لا على الاحتكار. وقد أوضحت الورقة من خلال التحليل المقارن والنظري، ثم من خلال دراسة الحالة الليبية، أن بناء شرعية مستدامة يتطلب حوارًا تأسيسيًا شاملًا، وتمكينًا حقيقيًا للمجتمع، وتوازنًا مؤسسيًا بين المركز والأطراف.

إن الدولة الليبية الجديدة لا يمكن أن تُبنى من خارج إرادة الليبيين أنفسهم، ولا بوسائل القوة فقط، بل بالعودة إلى المجتمع، والثقة في قدرته على التعايش وصناعة التوافق. ولهذا فإن استثمار اللحظة السياسية الراهنة، والتفاعل الجاد مع النماذج المقترحة، يشكل فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس أكثر عدلًا وشمولًا وشرعية.

قائمة المراجع:

1. أبو النصر، ف. (2020). أزمة الشرعية في الدول ما بعد النزاع .المجلة العربية للعلوم السياسية، 67(2)، 114-139.
2. فرج محمد شلاوح، محمد علي أبوكيل، عمر على البكوش، عبد المالك ابوحجر. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)، 3(2)،143–127 .
3. خالد محمد الشريف، مسعود على انبيص. (2025). العوامل الداخلية المؤثرة على تحديد اسعار الخدمات المصرفية الالكترونية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة الخمس .مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي(NAJSP) ،3(1) ،23–11.
4. فرج سليم الجندي، رنيم على الضراط. (2025). استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية: دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2012-2022م) . مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)،(2)3، 28–11.

5. حمد حسن أحمد بورويق، & مدحت مبارك جمعه العمامي. (2024). تطور المفاهيم السياسية وأثرها في العمل السياسي الليبي في فترة ما بعد الاستقلال سنة 1951م .مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)،2(4) ، 49–22.
6. الحسن، م. (2019). إشكاليات بناء الدولة في ليبيا: بين الداخل والتدخل الخارجي .مركز دراسات الوحدة العربية.
7. شرف الدين، ر. (2021). الديمقراطية التشاركية وأزمة الانتقال السياسي في ليبيا .مجلة العلوم السياسية والقانون، 25(1)، 55-90.
8. الشافعي إبراهيم الشافعي، سميرة حسين أوصيلة. (2024). الخدمات المصرفية وجودتها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية فرع الخمس .المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR) ،2(4)، 389-378.
9. علي عمر علي الورفلي. (2025). الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا: دراسة بعد الثورة الليبية 2011م .المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR) ،3(1) ، 29-13.
10. الزروق سلامة الساعدي. (2024). إخفاقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بين اتفاق الصخيرات وحوار مؤتمر جنيف .المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)،2(4)، 169-153.
11. إيمان عمران محمد الكشر. (2023). دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي .المجلة الأف وآسيوية للبحث العلمي(AAJSR) ،1(3)، 180-166.
12. أبو القاسم محمد مصباح القاضي. (2023). التجانس الإثني في ليبيا ودوره في إعادة بناء الدولة: دراسة في الجغرافية السياسية .مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي(NAJSP) ،1(4) ، 195–187.
13. Habermas, J. (1996). *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*. MIT Press.
14. Mansbridge, J. (1999). Should blacks represent blacks and women represent women? A contingent “yes”. *The Journal of Politics*, 61(3), 628-657.
15. Rawls, J. (1999). *A Theory of Justice* (Revised ed.). Harvard University Press.
16. UNDP Libya. (2022). *Local Governance in Libya: Challenges and Opportunities*. Tripoli.
17. World Bank. (2023). *Libya: State Fragility Report*. Washington D.C.